### في افتتاح الحلقة النقاشية حول المناخ الاستثماري ودور القطاع الخاص

# صوفان: الحكومة تعمل على تحسين وتهيئة مناخ الاستثمار بالشراكة مع القطاع الخاص

**كتب/ أحمد الطيار**

أكد الأخ أحمد محمد صوفان نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي أن الحكومة تعمل حالياً على قدم وساق لتحسين وتهيئة مناخات الاستثمار في اليمن على الوجه الأمثل من خلال القيام بعدة إجراءات بناءة وعلمية تكفل الشراكة الكاملة بينها وبين القطاع الخاص في بلادنا للإسهام في النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

وأشار صوفان إلى أن القطاع الخاص في بلادنا بات يتحمل مسؤولية وطنية كبرى في تحريك النشاط الاقتصادي وأنه يشغل أكثر من ٩٩٪ من العمالة لقطاع الزراعة وأكثر من ٨٥٪ من العمال في القطاع الصناعي وما يزيد عن ٩٠٪ في قطاع الخدمات وبذلك فهو المولد الحقيقي في توفير الوظائف والمشغل الأول في اليمن.

مؤكدا اهتمام الحكومة وتطلعها لهذا القطاع في الدفع بعملية التنمية بشكل واسع.

وقال صوفان في افتتاح الحلقة النقاشية أمس حول المناخ الاستثماري في اليمن ودور القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر التي تنظمها وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية.

إن المشكلة التي نواجهها في اليمن تكمن في قصور الفهم والاستيعاب لمفهوم الشراكة الحقيقية المفترض أن تكون بين الحكومة والقطاع الخاص أو لهذا تم تنظيم هذه الحلقة بالتزامن مع أحداث ثلاث تمر بها بلادنا أولها الإعداد للخطة الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر ٢٠٠٦ - ٢٠١٠م حيث تتطلب المشاركة الفاعلة في إعدادها وبلورتها وتنفيذها من كافة الجهات وثانيا لأن مجلس الوزراء يتجه حاليا نحو القيام بإصدار العديد من القرارات والأوامر المتضمنة توفير ما هو المطلوب لتحسين المناخ الاستثماري في اليمن امام الجميع وثالثا ،،،، أن تتم الدراسات والبحوث حول المناخ الاستثماري بصورة ثقافة وعلى مرئى من الجميع وبما من شأنه إثراها والاستفادة منها بنحو أفضل.

وأضاف نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي أن الشراكة الاقتصادية بين الحكومة والقطاع الخاص أصبحت أمرا لابد منه ولها فوائد جمة تخدم اقتصادنا الوطني ومنفعة للمستثمرين وللشعب اليمني عموما وهو اتجاه عالمي اثبتته المتغيرات خلال السنوات الماضية.

من جانبه أشار الأخ الدكتور محمد الصبري وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى أن اللقاء الذي يجمع الحكومة بالقطاع الخاص لا يعد الأول من نوعه فهناك لقاءات سابقة ضمن سلسلة من الفعاليات التي تتبناها الحكومة في إطار تفعيل دور القطاع الخاص في العملية التنموية وتذليل العقبات امامه مستعرضا الخطوات المشتركة بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي والاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية حول إعادة تنفيذ مسح القطاع الخاص وتنفيذه للأعمال في اليمن والذي سيكون شفافا بمشاركة فاعلة للقطاع الخاص وسيشمل تقييما لإجراءات الحكومة التي اتخذتها خلال الفترة من ٢٠٠١ - ٢٠٠٤م وأثرها في تحسين البيئة الاستثمارية.

يهدف إلى معرفة جوانب النجاح والقصور لتبصير الحكومة في اتخاذ الإجراءات اللازمة منوها بأن البنك الدولي اصدر تقريرين باعتباره مشاركا في إجراء هذا المسح وتضمن الأول الاشارة إلى أن عدد الأيام المطلوبة لفتح عمل تجاري في اليمن يحتاج على الأقل إلى ٩٥ يوما وهذا بالاستناد إلى نتائج المسح الأول الذي تم عام ٢٠٠١م فيما التقرير الثاني الصادر في اكتوبر الماضي أشار إلى تحسن طرأ على البيئة الاستثمارية حيث انخفض عدد الأيام إلى ٦٥ يوما.

وقال أن البنك الدولي رحب بفكرة إعادة المسح وساهم في وضع الإطار العام له بحيث يتمضن البعد الاقليمي والدولي وسيمكن الباحثين والمهتمين من مقارنة الوضع الاستثماري في اليمن مع باقي دول العالم داعيا رجال القطاع الخاص إلى التفاعل البناء مع الباحثين الميدانيين لهذا المسح والذي سينفذ قريبا بعد أن تم استكمال كافة وثائقه.

كما ألقى الأخ محمد عبده سعيد رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية كلمة أكد فيها أن بلادنا حسمت خيارها الاقتصادي بتبني نظام اقتصاد السوق وهو ما يعني اقتسام المسؤولية وقيام الشراكة في تحريك النشاط الاقتصادي بين الطرفين إذ اسهم القطاع الخاص بما نسبة ٥٨٪ من إجمالي استثمارات الخطة الخمسية الثانية وسيسهم بفاعلية أكبر للخطة القادمة مرحبا بإجراء المسح الهادف لتلمس واقع حال القطاع الخاص اليمني ومناخ الاستثمار المحلي وبالحوار البناء الذي يجمع شركاء التنمية بعقول وصدور مفتوحة تواقة إلى تحقيق الأهداف والمصالح الوطنية العامة والتي هي محل رعاية وحرص الجميع.

داعياً الحكومة إلى وقفه تقييم ومراجعة حقيقية وجادة لمجمل السياسات والإجراءات الاقتصادية والمالية التي تم إقرارها لتكون للقطاع الخاص فرصة المشاركة الحقيقية في صياغتها وبلورتها بالشكل الذي يناسب دوره وحجمه الكبير الذي أوكل إليه في محاربة الفقر والتخلف ضمن خطة عمل متكاملة يقوم بها الجميع.

كما استعرض الدكتور مطهر العباسي وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأهداف والتوجهات العامة للخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر نحو القطاع الخاص والذي تعتبره شريكا اساسيا في عملية اعداد وتنفيذ الخطة وله دور بارز في الإسهام بتنفيذها على المستوى المركزي والمحلي. وتم في نهاية الجلسة الثانية استعراض أهداف مسح القطاع الخاص من قبل الأخوين الدكتور محمد الحاوري والدكتور عبدالكريم السياغي شرح فيه الخطوط العريضة للمسح مع عرض تفصيلي للاستبيان ومنهجية الاعداد والتنفيذ حيث سيتم التركيز على المنشآت الكبيرة للخروج برؤية واضحة فيما يجب عمله لحل المعضلات التي تواجهها لنموها الاقتصادي.

وستستمر الحلقة حتى يوم ١٤ فبراير الجاري ويشارك فيها اساتذة واكاديميون من كافة الجامعات اليمنية.

وستناقش اليوم ١١ ورقة عمل حول رؤية القطاع الخاص حول تحقيق وتنفيذ الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والرؤية الاستراتيجية للاستثمار ومعوقات وعوامل جذب الاستثمارات محليا وخارجيا وسبل لمعالجة وواقع المناخ الاستثماري والآفاق المستقبلية وتشخيص الإجراءات ومواجهة التحديات وآفاق التطوير.

# د.خالد شيخ لـ"الثورة": اليمن حريصة على انجاح الملف الاقتصادي للقمة العربية

**عدن / عبدالناصر الهلالي**

أكد الدكتور خالد راجح شيخ وزير الصناعة والتجارة بأن انعقاد الدورة العادية الـ ٧٥ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي خلال الفترة ١٦ - ١٧ فبراير الجاري تكتسب اهمية كبرى من حيث الابعاد والدلالات الاقتصادية.. مشيراً في تصريح لـ "الثورة" إلى أن اختيار اليمن لانعقاد الدورة فيها باعتبار عدن عاصمة اقتصادية وبمناسبة قرب ارساء تشغيل ميناء عدن الحر على احدى الشركات العالمية والتي سيتزامن تقديم العروض لذلك مع انعقاد المؤتمر الى جانب التعريف باليمن وبالفرص المتاحة فيها حرصاً على ان تساهم في نجاح جهود التحضير للقمة العربية في الملف الاقتصادي .

واضاف أن منطقة التجارة الحرة بدأت هذا العام بعد تقديم قرارات الدول الى الجامعة العربية وبشأن خفض الرسوم الجمركية منوهاً بأن بلادنا اتخذت قراراً وابلغت المنافذ كلها بهذا الشأن . ونوه بأن الوزراء بعد الافتتاح سيتوجهون الى القاعات الرسمية فيما ستستمر لجان الاعمال مع رئيس الحكومة والمختصين في المالية والجمارك والتجارة والنقل بالحوار مع رجال الاعمال والمستثمرين .

من ناحية اخري ناقشت اللجنة التنفيذية برئاسة محمد جمال الفقية في إطار الاجتماعات التحضيرية للدورة الـ ٧٥ العادية للمجلس الاقتصادي العربي عدداً من المواضيع اهمها إزالة الرسوم الجمركية على كافة السلع العربية وتم التركيز على الجوانب المتعلقة باستكمال آلية المنطقة العربية الحرة الكبرى . وكان الاخ /كمال ستادة النائب المساعد للأمين العام لجامعة الدول العربية قد ألقى كلمة افتتاح اجتماع اللجنة التحضيرية حيا فيها جهود اليمن على استضافة الدورة واجتماعات لجانها التحضيرية مشيراً الى اهمية هذه الدورة وما تعنيه من ابعاد على صعيد تحرير التجارة وإلغاء الرسوم الجمركية الى جانب القضايا المتعلقة بفترة السماح للدول الاقل نمواً.

### اطلع على أنشطة منظمة كير في عمران:

# هاجر لـ«الثورة»: قريباً تنفيذ شبكة من الطرق بطول ٨٣ كم وبتكلفة ١,١ مليار ريال

**عمران /الثورة/ أحمد الأسدي/سبأ**

■.. وقف اجتماع الهيئة الادارية للمجلس المحلي بمحافظة عمران الذي عقد أمس برئاسة الأخ /طه عبدالله هاجر محافظ محافظة عمران رئيس المجلس المحلي وحضور الاخ عبدالله محسن ضبعان أمين عام المجلس المحلي أمام خطة المجالس المحلية وتنفيذها وإعطاء الصلاحيات للمجالس المحلية بالمديريات وناقش الاجتماع آلية المناقصة لعدد من المشاريع وكذا تجهيز المبالغ المالية المصرحة وفي تصريح لـ«الثورة» أوضح الأخ طه عبدالله هاجر محافظ المحافظة بأنه تم انزال إعلان مناقصة لمشروع طريق ريدة- خمر- بني صريم - حوث -حرف سفيان بطول ٨٣ كيلو متر وبكلفة اجمالية تصل مبلغ وقدره (١,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال ، كما تم التوقيع على تسليم موقع بناء مستشفى عمران العام بكلفة اجمالية مبلغ وقدره (٧٥٣,٠٠٠,٠٠٠)ريال معتبراً هذين المشروعين من المشاريع الاستراتيجية الهامة اللتان يضافان إلى رصيد المحافظة من المشاريع المنجزة التي تحققت منذ إنشاءها في ظل الرعاية والاهتمام اللذان توليهما القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح لهذه المحافظة. من جهة أخرى التقى الاخ طه عبدالله هاجر محافظ محافظة عمران امس وفد منظمة كير العالمية برئاسة /جونثن بودي فوت ممثل المنظمة في اليمن.

وناقش اللقاء الذي حضره الاخوة / عبدالله ضبعان الأمين العام للمجلس المحلي بالمحافظة ووكلاء المحافظة الآليات والامكانيات الخاصة بتوسيع دعم المنظمة للعديد من البرامج والأنشطة في المحافظة في مجالات محو الأمية ودعم تاسيس جمعيات نسوية فاعلة تساهم في التنمية المحلية .

وتم استعراض البرامج والمشاريع التي نفذتها المنظمة منذ بدء نشاطها بالمحافظة والبرامج والمشاريع التي ستنفذها خلال الفترة القادمة على مدى اربع سنوات في اطار خطة المنظمة بتكلفة مليوني دولار.

وتشمل هذه المشاريع والبرامج بناء نحو ٨٠ فصلا دراسيا لمحو الامية وبناء مقر فرع اتحاد نساء اليمن وتدريب وتاهيل معلمات صفوف محو الأمية وتعليم الكبار

وبحث الاخ المحافظ مع وفد المنظمة الاجراءات المتعلقة بوضع الدراسات لمشاريع المياه في مديرية حرف سفيان وترويجها للمانحين والمنظمات الداعمه لتبني تنفيذ مثل هذه المشاريع الخدمية.

وشدد الاخ المحافظ على تعاون المجالس المحلية لتسهيل نشاط المنظمة وتحديد الأولويات وتوسيع نطاق عمل المنظمة ليشمل عدد من المديريات الى جانب المديريات الأربع المستهدفة حاليا واشراك القطاعات النسوية فيها من خلال الجمعيات.

# الفساد وآثاره الاجتماعية والاقتصادية وسبل مكافحته

■ يحيى محمد الكستبان

شهدت السنوات الماضية اعترافاً متنامياً بمشكلة الفساد والتصدي لمناقشتها فقد شكل كل من صندوق النقد والبنك والدوليين لجاناً داخلية بشأن الفساد.

وقد أجرى البنك الدولي استبياناً لأكثر من ١٥٠ من المسئولين الرسميين رفيعي المستوى والأفراد البارزين في المجتمع المدني في أكثر من ٦٠ دولة نامية وأظهر الاستبيان أن فساد القطاع العام يعتبر من أشد العقبات التي تواجه التنمية والنمو في بلدانهم ويعتبر من المعوقات التي تضعف قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد عرف المختصون الفساد بانه سوء استخدام المنصب لغايات شخصية كالرشوة والابتزاز وفي هذه الحالة يدخل في العملية طرفان أو أكثر.

وقد يكون الفساد فردياً في حالة الأعمال المحظورة التي يستطيع المسؤول الرسمي القيام بها بمفرده ومن بينها الاحتيال والاختلاس والمحسوبيه واستغلال النفوذ وينقسم الفساد إلى نوعين:

النوع الأول الفساد الصغير:- ويتمثل بالرشاوي الصغيرة والمنتشرة لدى صغار الموظفين والمسؤولين الحكوميين ذوي الرواتب المحدودة من أجل زيادة دخلهم.

النوع الثاني الفساد الكبير:- ويتمثل عندما يقوم السياسيون وكبار المسؤولين بتخصيص الأصول العامة للاستخدام الشخصي واختلاس الأموال العامة والدخول في رشاوى الصفقات التي تتضمن مبالغ مالية وصفقات وعقود كبيرة والفساد بنوعيه يمثل خطورة كبرى يجب على الجميع محاربته بكافة الوسائل المتاحة، أن القائمين على الفساد يرتكبون خيانة عظمى ضد الشرف والقيم والمبادئ وضد أمن المجتمع واستقراره.

### أسباب الفساد

تتعدد أسباب انتشار الفساد وتختلف من بلد لآخر كما أن الفساد يزداد عند توافر الظروف العامة التي تسمح له بالانتشار والتفشي وتنقسم أسباب الفساد إلى أسباب مباشرة وغير مباشرة.

### الأسباب المباشرة

● سيادة بعض القوانين والصلاحيات التي تمنح مسؤوليات وصلاحيات مباشرة لموظفي القطاع العام لإقرار منح بعض الخدمات العامة أو سن قوانين وتشريعات معينه ،خاصة فيما يتعلق باعطاء التراخيص أو ترسية عطاءات في المعاملات المحلية والخارجية بالمخالفة لأهم نصوص اللوائح والقوانين العامة والخاصة.

● عدم وضوح النظام الضريبي وعدم كفاية شفافية القوانين والإجراءات الضريبية، إضافة إلى إعطاء صلاحيات كبيرة لمحصلي الضرائب مع غياب الرقابة عليهم .

● ضخامة حجم بعض المشاريع الحكومية وخاصة تلك التي تتطلب نفقات ومصاريف كبيرة تغري الموظفين الطامعين إلى جني أرباح طائلة.

### الأسباب غير المباشرة

● انخفاض مستوى دخل الموظفين الحكوميين يعزز من انتشار الفساد إذ يضطر هؤلاء الموظفين إلى قبول الرشاوى كوسيلة لزيادة رواتبهم المتدنية وتأمين دخل إضافي.

● عدم استقرار البيئة القانونية التشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية إذ أن وجود نظام قانوني وضريبي عادل وفاعل إضافة إلى وجود حكومة قادرة على تطبيق القوانين يؤثر على قيام هذه المؤسسات بالمهام الموكلة إليها بشكل فاعل يحد من انتشار الفساد، أما في حالة فشلها في تأدية وظائفها فقد يدفع المتعاملون إلى اللجوء إلى أساليب غير قانونية لرشوة المسؤولين الحكوميين لإنجاز أعمالهم ولضمان نجاح مثل هذه المؤسسات التي تحارب الفساد لابد من توافر إستقلاليه تامة لها من الجهات والسلطات السياسية وتكليف الأشخاص المشهود لهم بالسمو فوق الشبهات لتوليها، ومنحها السلطة اللازمة لفرض العقوبات.

●عدم شفافية القوانين والتشريعات المتعلقة بالفساد إذ تنعدم هذه الصفة لدى العديد من البلدان وخاصة البلدان النامية مما يجعل القوانين غير واضحة وقابله للتفسير بشكل خاطئ إضافة إلى عدم الإعلان المناسب والفاعل عن أي تغيير على هذه القوانين مما يفقدها فاعليتها ويساعد على انتشار الفساد.

### الآثار الاجتماعية والاقتصادية للفساد

يؤثر الفساد على أداء القطاعات الاقتصادية ويخلق أبعاداً اجتماعية لا يستهان بها فهو يضعف النمو الاقتصادي حيث يؤثر على استقرار وملائمة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التقنية ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية.

ويعتبر الفساد ضريبة ذات طبيعة ضارة وبشكل خاص معيقة للاستثمار وذلك عندما تطلب الرشاوى من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم أو تحديد نسبة محدده من عائد الاستثمار ومع ازدياد الفساد يقوم المستثمرون بإضافة المدفوعات الناجمة عن الرشاوى والعمولات إلى التكاليف مما يزيد من التكلفة الإجمالية للمشروع ويخفض العائد على الاستثمار كما أن الفساد يؤثر على روح المبادرة والابتكار ويضعف الجهود لإقامة مشاريع استثمارية جديدة.

كما يؤدي الفساد إلى إضعاف جودة البنية الأساسية والخدمات العامة ويدفع ذوي النفوس الضعيفة للسعي إلى الربح غير المشروع عن طريق الرشاوى بدلاً من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية ويحد من قدرة الدولة على زيادة الإيرادات ويفضي إلى معدلات ضريبية متزايدة تجبى من عدد متناقص من دافعي الضرائب ويقلل ذلك بدوره من قدرة الدولة على توفير الخدمات العامة الأساسية كما يضعف شرعية الدولة وسلطتها.

كما يقوم الفساد بتغيير تركيبة عناصر الاتفاق الحكومي إذ يبدد المسؤولون المرتشون موارد عامة أكثر على البنود التي يسهل ابتزاز رشاوى كبيرة منها مع الاحتفاظ بسريتها ويلاحظ أن الأجهزة الحكومية التي ينتشر فيها الفساد تنفق اقل المبالغ على الخدمات الأساسية وتتجه إلى الانفاق بشكل أكبر على مجالات الاستثمار المفتوحة للرشوة.

### كيفية مكافحة الفساد

مكافحة الفساد شرط ضروري لسلامة وفعالية الأنشطة الاقتصادية كما أنها شرط أساسي لترسيخ المنافسة العادلة وخلق بيئة استثمارية مواتية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

لهذا فإن المعالجة الناجحة لمكافحة الفساد تحتاج إلى مزيج من برامج الإصلاح السياسية والاقتصادية والقانونية والإدارية والثقافية وذلك من خلال التركيز على الجوانب المباشرة وتتضمن:-

١/ إصلاح الخدمة العامة من خلال زيادة المرتبات للموظفين الحكوميين بحيث يكفيهم المرتب من العيش بحياة كريمة لا تعرضهم لمد اليد على المال العام.

٢/ تقييد المحسوبيه السياسية في التوظيف والترقية لمنح الفرص للكفاءات للعمل في مؤسسات الدولة المختلفة.

٣/ استقلال القضاء استقلالاً تاماً بعيداً عن الضغوطات التي تمارس في العديد من البلدان المختلفة.

٤/ الفصل الفعال بين السلطات لتعزيز مصداقية الدولة.

٥/ تقوية آليات الرصد والعقاب المتعلقة بعمليات الفساد مع ضمان التنفيذ الصارم لقانون العقوبات.

٦/ إعمال فاعليه الأجهزة التشريعية والرقابية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.

٧/ أهمية تعزيز الشفافية في المعاملات الحكومية أي أن يكون هناك وضوح وشفافية في كل الأعمال خاصة ما يتصل بالإجراءات والنظام المستخدم وبالتالي معرفة كل فرد حقوقه والتزاماته ومعرفة كل جوانب الأعمال وبالتالي لا تكون هناك مناطق مجهولة يسيطر عليها الفاسد والفاسدون ولا يكون هناك مجال للانحراف استغلالاً لعدم وضوح أو انتهازا لمناطق مظلمة أو غير مستقرة.

٨/ توفير البيئة الاستثمارية الإيجابية والجاذبة لتدفقات رأس المال والمستثمرين.

### ختاماً:-

إن العلاج الرئيسي والأساسي في مقاومة أي فساد يبدأ من الذات من الضمير الحي اليقظ دائما من القواعد الأخلاقية والمبادئ الحميدة ومن الآداب والتقاليد الراسخة في عمق وجذور التكوين القيمي للشعوب.

**المرجع : سلسلة الخلاصات المركزة / المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .**

# الارياني يتفقد مشاريع المياه في عدد من مديريات حضرموت والمهرة

**المكلا / أحمد محمد بن زاهر المهرة/سبأ**

■ أشاد الأخوان عبدالقادر علي هلال محافظ محافظة حضرموت ومحمد لطف الارياني وزير المياه والبيئة بمستوى التعاون اليمني الالماني والمتمثل في الدعم الذي يقدم لبلادنا في مختلف المجالات الاقتصادية والتنموية معبرين عن شكرهم للدعم السخي في تمويل مشروعات المياه والصرف الصحي في بلادنا وأبرزها مشروع مياه ومجاري الشحر ومشروع تخفيض الفاقد لشبكة مياه المكلا بمختلف مراحله .. جاء ذلك في الحفل الذي أقيم على شرف فريق الخبراء والاستشاريين الالمان من صندوق الاعمار الالماني (K.F.W) الممول لمشروع مياه ومجاري الشحر برئاسة الدكتور / توماس شيلر / رئيس الوفد من جانبه عبر رئيس الوفد الالماني في كلمة عن شكره وتقديره للحكومة اليمنية في تطوير وتوسيع نطاق التعاون اليمني الالماني في كافة المجالات مشيداً بدور مؤسسة المياه والصرف الصحي فرع محافظة حضرموت في كفاءتها وقدرتها على متابعة تنفيذ المشاريع التي تمولها الحكومة الالمانية.

هذا وكان الوفد الألماني قد وصل إلى محافظة حضرموت يوم الثلاثاء الماضي حيث قاموا بزيارة مواقع مياه ومجاري الشحر صحبة مهندسي وفنيي المؤسسة المحلية للمياه واطلعوا على الوضع الحالي لمكونات المشروع وأجروا لقاءات مع المواطنين في مدينة الشحر واستجابوا لمطالبهم بسرعة.

الجدير ذكره أن مشروع المياه ومجاري الشحر يتكون من شبكة حديثة للمياه وتوفير مصدر مياه جديد للمدينة وتوصيل شبكة المجاري بمحطة المعالجة غرب المدينة ، وفي ختام زيارة الوفد تم التوقيع على محضر الاتفاق بين المدير العام للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمحافظة حضرموت - مناطق الساحل - والوفد الألماني يتضمن آلية تنفيذ التمويل المطلوب للمشروع من قبل الصندوق الألماني للاعمار (K.F.W) على ضوء احتياجات مدينة الشحر.

حضر حفل الاستقبال المهندس / عبدالمؤمن مطهر / رئيس المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي صنعاء - وعدد من المسئولين في المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمحافظة حضرموت - مناطق الساحل.

من جهة أخرى تفقد الدكتور محمد لطف الارياني وزير المياه والبيئة امس عدداً من مشاريع المياه في وادي الجزع بالغيظة ومواقع آبار ضخ المياه في وادي فوري، ووجه بحفر بئرين جديدين في وادى الجزع بهدف تغطية احتياجات المواطنين من المياه في عاصمة المحافظة وقرى يروب والفيدمي والحصن.. كما وجه باستكمال مد خط بطول ١٢كيلو متراً من موقع آبار الضخ بمنطقة فوري الى مناطق هروت وضبوت ونشطون حتى يستفيد من ذلك سكان تلك المناطق.

كما تفقد وزير المياه والبيئة ومعه الأخ ناجي علي الظليمي محافظ محافظة المهرة مشاريع المياه في مديريات حوف وقشن وسيحوت.

وكان الأخوان الدكتور محمد لطف الارياني وزير المياه والبيئة وناجي علي الظليمي محافظ المحافظة قد رأسا اجتماعا لأعضاء المجلس المحلي بالمحافظة جرى خلاله استعراض مشاريع المياه المتعثرة بالمحافظة والحلول الكفيلة بمعالجتها.

من جانب آخر بدأت امس بمديرية قشن محافظة المهرة الدورة التدريبية لاعضاء المجالس المحلية في المديرية بهدف رفع قدراتهم وكفاءتهم العملية.

وتهدف الدورة الى نشر المفاهيم والأهداف الأساسية لاتجاهات التنمية الجديدة وكذا تزويد اعضاء المجالس المحلية بالأساليب واداءات تقييم وضع المجتمع المحلي وتوضيح المهام والأختصاصات لأعضاء المجالس المحلية وشرح الباب التاسع من قانون السلطة المحلية الخاص بالمشاركة الشعبية في عملية التنمية.

وفي افتتاح الدورة أشار الأخ ناصر الحذرمي مدير عام مديرية قشن إلى أهمية عقد مثل هذه الدورات والتي تجسد مفاهيم التنمية المستدامة والمشاركة المجتمعية وكذا تعزيز العلاقة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية واعضاء المجالس المحلية.

وخلال الدورة استعرض الفريق الاستشاري في الصندوق الاجتماعي للتنمية عدداً من المحاضرات الهادفة الى شرح عمل وبرامج الدورة التي تشمل سبع مديريات ويتم خلالها عقد العديد من الدورات والمحاضرات في عواصم المديريات وتستغرق كل دورة خمسة أيام لكل مديرية يتأهل خلالها المشاركون من أعضاء المجالس المحلية في هذه المديريات.

# اجتماع وزاري عربي ومجموعة الثمان في ٣ مارس بالقاهرة

■ يعقد وزراء خارجية مجموعة الدول الصناعية الثمان الكبرى والدول العربية اجتماعاً في الثالث من مارس في القاهرة لمناقشة قضايا الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم العربي.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن مصدر رسمي مصري قوله أمس السبت أن اجتماع القاهرة يعتبر متابعة للاجتماع الاول لمنتدى المستقبل الذي عقد في الرباط في ١١ ديسمبر الماضي بمشاركة وزراء الخارجية والمالية للدول العربية ودول مجموعة الثمان..

# جهود لإعادة تأهيل محطات الكهرباء في العراق

■،، عمّان..

أعلن برنامج الأمم المتحدة لمساعدة العراق- والذي يتخذ من عمّان مقراً له- أن بعثة الأمم المتحدة سلمت الجهات العراقية المعنية شحنة ثانية من المعدات وقطع الغيار تقدر قيمتها بحوالي ٨٣٥ ألف دولار لتصل القيمة الكلية للمعدات التي تم تسليمها ٥,٢ مليون دولار وذلك ضمن تطبيق مشروع بكلف ملايين الدولارات لزيادة القدرة الإنتاجية لمحطة الهارثة لتوليد الطاقة الكهربائية في البصرة.

وأشار بيان صدر في العاصمة الأردنية أمس السبت إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو الوكالة الرئيسية التنفيذية لمجموعة البنية التحتية والإسكان لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، قد وقع إتفاقية لتوفير قطع الغيار اللازمة لإعادة تأهيل محطة الهارثة لتوليد الطاقة الكهربائية، ومن المتوقع أن تزيد قدرتها الإنتاجية بأكثر من ٤٠ ميجاوات إضافية وتعزز إنتاجية المحطة.

وأوضح البيان أنه في الإطار ذاته قدم متعهد دولي عروضاً فنية لإعادة تأهيل محطات التاجي والموصل والمسيب لتوليد الطاقة الكهربائية، مشيراً إلى أن هذه العروض لا تزال قيد الدراسة.

# تنويه

حصل خطأ في عدد يوم أمس في تصريح الأخ إسماعيل المقالح مدير عام مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة صنعاء والذي يفيد أن إيرادات المكتب بلغت خلال العام المنصرم ٢٠٠٤م ملياراً وثلاثمائة وثلاثين مليون ريال وأكثر .. والصحيح هو أن المبلغ ثلاثة عشر مليوناً وثلاثمائة وثلاثون ألفاً وستمائة وخمسون ريالاً فقط لا غير .. لذلك لزم التنويه.